

بنك الأسئلة الوزاري الشامل (100 سؤال)



تم تحميل هذا الملف من موقع المناهج الإماراتية

موقع المناهج ← المناهج الإماراتية ← الصف الثاني عشر العام ← اجتماعيات ← الفصل الثالث ← ملفات متنوعة ← الملف

تاريخ إضافة الملف على موقع المناهج: 2026-06-16 11:50:12

ملفات اكتب للمعلم اكتب للطالب | اختبارات الكترونية | اختبارات | حلول | عروض بوربوينت | أوراق عمل
منهج انجليزي | ملخصات وتقارير | مذكرات وبنوك | الامتحان النهائي | للمدرس

المزيد من مادة
اجتماعيات:

إعداد: صهيب سيد خلف الله

التواصل الاجتماعي بحسب الصف الثاني عشر العام



صفحة المناهج
الإماراتية على
فيسبوك

الرياضيات

اللغة الانجليزية

اللغة العربية

التربية الاسلامية

المواد على تلغرام

المزيد من الملفات بحسب الصف الثاني عشر العام والمادة اجتماعيات في الفصل الثالث

ملخص مختصر في درس السكان

1

حل الكتاب 2016~2017

2

بنك الأسئلة الوزاري الشامل (100 سؤال)

مادة الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية - الصف الثاني عشر - الفصل الدراسي الثالث
إعداد المعلم: صهيب سيد خلف الله

المحور الأول: المبادرات المحلية للطاقة والأمن البيئي (الأسئلة 1 - 35)

النص القرآني الأول (أبعاد الفكر القيادي والاستثمار العلمي):

«إن تتبع مسيرة التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة يكشف عن رؤية استراتيجية ثاقبة صاغها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حيث حدد سموه ثلاثة مرتكزات بنيوية غير قابلة للتجزئة لتحقيق الأسبقية والتنافسية العالمية الشاملة للدول في القرن الحادي والعشرين. وتتمثل هذه المرتكزات في: الحجم الجغرافي والديمقراطي الموجه، وسلاح العلم النوعي القائم على الابتكار والاستثمار اللامحدود في العقول البشرية، والقيادة الواعية التي تمتلك خريطة طريق واضحة وقادرة على استشراف الأزمات وتحويل التحديات إلى فرص حقيقية تضمن استقرار المجتمع وسعادته المستدامة. ومن هذا المنطلق، لم يعد العلم خياراً ثانوياً، بل ركيزة أمن قومي ترتبط بمدى قدرة الدولة على التخلي التدريجي عن الاعتماد على الموارد النفطية التقليدية والتحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة.»

1. بناءً على النص القرآني الأول، ما هي الركائز الثلاث التي حددها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان لتحقيق التنافسية العالمية للدول؟

- أ) القوة العسكرية، الوفرة المادية، العلاقات الدبلوماسية.
- ب) الحجم، سلاح العلم والاستثمار فيه، القيادة الواعية ذات الرؤية الواضحة.
- ج) التوسع التجاري، النمو السكاني السريع، حفر الآبار النفطية.
- د) السياحة العالمية، البنية التحتية التقليدية، التبادل الثقافي.

إعداد المعلم صهيب سيد خلف الله

2. يظهر النص القرآني الأول أن الاستثمار في "سلاح العلم" يهدف في الجوهر البيئي والاقتصادي إلى:

أ) زيادة الصادرات النفطية والغاز الطبيعي المسال خلال العقود القادمة.

- ب) التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة والتخلي التدريجي عن النفط.
- ج) تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات المهنية البسيطة.
- د) تشجيع التعليم التقليدي القائم على الحفظ والتلقين دون الابتكار.

3. ما الدور الأساسي للقيادة الواعية كما استنتجته من النص القرآني المرفق؟

- أ) إدارة الشؤون المحلية اليومية والروتينية فقط.
- ب) استشراف الأزمات وتحويل التحديات إلى فرص حقيقية تضمن سعادة المجتمع واستقراره.
- ج) التركيز على النمو الاقتصادي السريع دون التفات للموارد البيئية المتجددة.
- د) وضع قوانين صارمة تمنع الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة.

4. أي من المفاهيم التالية يعبر عن دمج النمو الاقتصادي بحماية البيئة ورفع كفاءة الاستهلاك كما ورد في التوجيهات الوطنية لعام 2012؟

- أ) الاقتصاد الرأسمالي المفتوح.
- ب) الاقتصاد الأخضر لمستقبل مستدام.
- ج) الاقتصاد التجاري التقليدي.
- د) الاقتصاد الموجه القائم على الموارد المغلقة.

5. أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2012 مبادرة وطنية شاملة لبناء اقتصاد أخضر تحت شعار:

- أ) "نحن الإمارات 2031 نحو آفاق بيئية جديدة".
- ب) "اقتصاد أخضر لمستقبل مستدام".
- ج) "استشراف طاقة المستقبل المستدامة والبيئية".
- د) "الابتكار البيئي ركيزة الأمن المجتمعي".

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

النص القرآني الثاني (المؤسسات الفكرية والتنمية المستدامة):

«تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ليكون منارة فكرية وأكاديمية مستقلة تضطلع بمهمة أساسية ومحورية في بنية الدولة الحديثة. تتركز أهداف المركز حول إعداد البحوث والدراسات العلمية الرصينة و المستفيضة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التركيز على القضايا الجوهرية التي تمس أمن واستقرار دولة الإمارات ودول الخليج العربي. ويقوم المركز بدور حيوي في رفد وصناع القرار ومتخذي بالتوصيات العلمية الدقيقة والبدائل الاستراتيجية المناسبة التي تسهم في صياغة السياسات العامة للدولة، ودعم وتوجيه قاطرة التنمية المستدامة عبر ربط الابتكار العلمي والتقنيات المعاصرة بالخطط القومية لمواجهة التحديات المستقبلية في مجالات الطاقة والمياه والبيئة.»

6. بناءً على النص القرآني الثاني، ما هو الهدف الاستراتيجي الأساسي من إنشاء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؟

- أ) تقديم منح مالية وقروض تجارية ميسرة لشركات الطاقة المتجددة.
- ب) إعداد بحوث ودراسات علمية معمقة ورصد متخذي القرار بالتوصيات وصياغة السياسات الداعمة للتنمية المستدامة.
- ج) الرقابة التنفيذية والميدانية على مصانع ومحطات توليد الكهرباء في الدولة.
- د) تنظيم المؤتمرات الرياضية والترفيهية والشبابية على المستوى الإقليمي.

7. تشمل المجالات الحيوية التي يغطيها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بالدراسة والتحليل وفقاً للنص:

- أ) الرياضية والفنية والسياحية البحتة.
- ب) السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تهتم الإمارات والخليج العربي.
- ج) التاريخية القديمة وعلم الآثار والأنثروبولوجيا فقط.
- د) الهندسة الإنشائية والتخطيط العمراني للمدن الذكية حصرياً.

8. تعد مخرجات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أداة مساعدة ومباشرة لـ:

- أ) الشركات الاستيرادية الصغيرة في الأسواق المحلية.
- ب) متخذي وصناع القرار لرغبتهم بالتوصيات والبدائل الاستراتيجية والدراسات الدقيقة.
- ج) الجامعات الأجنبية غير المرتبطة بالخطط التنموية للدولة.
- د) السياح والزوار المهتمين بالمعالم الثقافية والتراثية.

9. ما المبدأ البيئي والاقتصادي الذي يركز عليه مفهوم "الاقتصاد الأخضر" المعتمد في الإمارات؟

- أ) فصل النمو الاقتصادي عن المتطلبات البيئية لحماية الأرباح الفورية.
- ب) دمج النمو الاقتصادي بحماية البيئة، والحد من الانبعاثات الكربونية، ورفع كفاءة الاستهلاك.
- ج) الاعتماد حصري على مصادر الطاقة التقليدية الملوثة في كافة الصناعات التحويلية.
- د) إيقاف كافة الأنشطة الصناعية والتجارية لحماية الموارد الطبيعية من النفاذ.

10. تركز رؤية دولة الإمارات الاستراتيجية لعام 2050 في مجال الطاقة على تحقيق توازن بين:

أ) الاستيراد والتصدير للسلع الاستهلاكية والغذائية.

ب) الاحتياجات الاقتصادية المتنامية والالتزامات البيئية العالمية لخفض الانبعاثات الكربونية.

ج) النمو السكاني العشوائي والموارد المائية الطبيعية المتوفرة.

د) التعليم التقليدي والتعليم التقني المهني في المدارس والمعاهد.

11. من المبادرات الرائدة لدولة الإمارات في مجالات الطاقة المتجددة، إنشاء مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، والذي يمثل:

أ) أكبر مجمع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم وفق نظام المنتج المستقل.

ب) محطة تقليدية تعتمد على الغاز الطبيعي المضغوط في توليد الطاقة الكهربائية.

ج) مركزاً تجارياً مخصصاً لبيع الألواح الشمسية والبطاريات الكهربائية الاستهلاكية.

د) مشروعاً محلياً محدوداً يغطي احتياجات المزارع الصغيرة فقط.

12. يمثل تشغيل "محطات بركة للطاقة النووية السلمية" في دولة الإمارات العربية المتحدة تحولاً استراتيجياً في:

أ) توفير الطاقة الكهربائية النظيفة والحد من الانبعاثات الكربونية ودعم التنوع الشامل لمصادر الطاقة.

ب) إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة الردعية في المنطقة.

ج) تحلية المياه الجوفية المالحة عبر التقنيات الحرارية التقليدية الملوثة.

د) زيادة الاعتماد على الكوادر والخبرات الخارجية دون تدريب الكوادر الوطنية الإماراتية.

13. تهدف "استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050" إلى توفير نسبة معينة من إجمالي قدرة الطاقة في دبي من مصادر نظيفة بحلول عام 2050، هذه النسبة هي:

أ) 25%.

ب) 50%.

ج) 75%.

د) 100%.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

14. كيف تسهم المدن المستدامة في دولة الإمارات (مثل مدينة مصدر والمدينة المستدامة في دبي) في تحقيق الأمن البيئي؟

أ) عبر استخدام تصاميم معمارية تزيد من استهلاك الطاقة والمياه لتوفير الرفاهية الرقمية.

ب) من خلال دمج التقنيات الذكية، واستخدام الطاقة الشمسية، وإعادة تدوير النفايات والمياه بالكامل لتقليل البصمة

الكربونية.

- (ج) بالاعتماد على السيارات التقليدية الملوثة ومنع وسائل النقل الجماعي الكهربائية.
(د) من خلال منع السكان من ممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية داخل أسوار المدينة.

15. تعتمد خطط دولة الإمارات للأمن البيئي على تقليل الاعتماد على "المحطات الحرارية التقليدية" لأنها:

- (أ) غير قادرة على توليد كميات كافية من الكهرباء للمدن الكبرى.
(ب) تستهلك كميات ضخمة من الوقود الأحفوري وتنتج غازات دفيئة تسهم في الاحتباس الحراري والتغير المناخي.
(ج) مكلفة جداً من حيث الصيانة الدورية مقارنة بمحطات الطاقة الشمسية والنووية.
(د) تتطلب مساحات شاسعة من الأراضي تفوق مساحات مجمعات الطاقة الشمسية.

16. ما المفهوم البيئي الذي يعبر عن "مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية والاقتصادية لمؤسسة أو دولة ما خلال فترة زمنية معينة"؟

- (أ) البصمة المائية الافتراضية.
(ب) البصمة الكربونية.
(ج) التوازن البيئي الطبيعي.
(د) القدرة الاستيعابية للأرض.

17. المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 تجعلها:

- (أ) أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن هذا الهدف البيئي الطموح.
(ب) دولة تعتمد كلياً على الاستيراد الخارجي لشهادات الكربون دون عمل ميداني محلي.
(ج) متأخرة عن الركب العالمي في مكافحة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري.
(د) دولة تركز على حظر الصناعات النفطية فوراً وبشكل مفاجئ دون تدرج مدروس.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

18. أي من الجهات التالية يعتبر الشريك الرئيسي للمؤسسات الحكومية في تنفيذ "السياسات الخضراء" والاستثمار في الطاقة البديلة؟

- (أ) القطاع الخاص والشركات الوطنية والمؤسسات البحثية والابتكارية الفاعلة.
(ب) المنظمات السياحية الترفيهية غير الهادفة للربح خارج الدولة.
(ج) الأفراد عبر الترشيد المنزلي فقط دون مشاركة من الشركات والمصانع الكبرى.

(د) البلديات المحلية عبر تنظيم الحدائق العامة دون التدخل في قطاع الطاقة والكهرباء.

19. يسهم الابتكار والبحث العلمي في مجال الخلايا الكهروضوئية في:

- (أ) خفض كفاءة إنتاج الألواح الشمسية وزيادة أسعارها في الأسواق الناشئة.
- (ب) رفع كفاءة تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء وخفض التكلفة الرأسمالية للمشاريع البيئية المستدامة.
- (ج) زيادة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن تصنيع البطاريات والمحولات الكهربائية.
- (د) جعل الطاقة المتجددة حكرًا على المنشآت الحكومية الكبرى دون القطاع الخاص.

20. التنمية المستدامة تضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون:

- (أ) المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة ومواردها الطبيعية والبيئية والمائية.
- (ب) استخدام التكنولوجيا الحديثة أو الآلات الرقمية المتطورة في الصناعة والزراعة.
- (ج) الاعتماد على الخطط والسياسات الاستراتيجية طويلة المدى التي تضعها القيادة.
- (د) تحقيق أرباح اقتصادية أو نمو تجاري للمؤسسات والشركات الوطنية الحالية.

21. ما الدور البيئي لـ "أشجار القرم" (المانغروف) التي تتوسع دولة الإمارات في زراعتها لحماية الأمن البيئي؟

- (أ) زيادة ملوحة التربة ومنع نمو الكائنات البحرية الشاطئية.
- (ب) امتصاص وعزل كميات ضخمة من الكربون، وحماية الشواطئ من التآكل، وتوفير بيئة حيوية للتنوع البيولوجي.
- (ج) استخدامها كمصدر رئيسي للأخشاب والصناعات الورقية المحلية.
- (د) تقليل كميات الأكسجين في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان.

22. تهدف الأجندة الوطنية الخضراء 2030 إلى تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر من خلال التركيز على:

- (أ) الاستثمار في الأصول البيئية، الحوكمة، وكفاءة الموارد والطاقة والنقل المستدام.
- (ب) الاعتماد المباشر على ري الغمر وزيادة استخراج المياه الجوفية غير المتجددة.
- (ج) خفض ميزانيات البحث العلمي والابتكار التقني في الجامعات ومراكز الفكر.
- (د) التركيز على التجارة العابرة دون وضع ضوابط ومعايير بيئية صارمة للموائ.

23. استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28 في عام 2023 يمثل اعترافاً دولياً بـ:

- (أ) تفوق الدولة في إنتاج وصادرات النفط التقليدي والغاز على الساحة العالمية.
- (ب) جهودها الرائدة ومبادراتها الاستباقية في مجال العمل المناخي وتحقيق الاستدامة ومواجهة التغيرات البيئية.
- (ج) رغبتها في التخلي الفوري والكامل عن كافة أشكال الطاقة غير المتجددة خلال عام واحد.
- (د) دورها كوسيط تجاري لبيع المنتجات الاستهلاكية والغذائية المستوردة من الخارج للشرق الأوسط.

24. ما التحدي البيئي الرئيسي المرتبط بارتفاع درجات الحرارة العالمية والأنشطة البشرية غير المنظمة في المناطق الجافة؟

- (أ) الفيضانات الدائمة والأعاصير الثلجية المستمرة في الصحراء.
- (ب) زحف التصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة ونضوب المياه الجوفية العذبة والسطحية.
- (ج) انخفاض معدلات تبخر مياه البحر في الخليج العربي وبحر عمان.
- (د) زيادة مساحات الغابات الكثيفة والمراعي الطبيعية الدائمة بشكل عشوائي.

25. كيف تسهم "الشبكات الكهربائية الذكية" في تعزيز كفاءة المبادرات المحلية للطاقة النظيفة؟

- (أ) عبر زيادة الهدر الكهربائي في الخطوط الناقلة للمدن والمنشآت الصناعية الكبرى.
- (ب) من خلال تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب، وتكامل مصادر الطاقة المتجددة المتنوعة، وتقليل الانقطاعات.
- (ج) بمنع المواطنين من استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية خلال ساعات الذروة بشكل إجباري وقسري.
- (د) بالاعتماد على الفحم الحجري كوقود احتياطي دائم ومستمر داخل المحطات الفرعية.

26. تركز سياسة دولة الإمارات لـ "الإدارة المتكاملة للنفايات" على تحقيق مفهوم:

- (أ) طمر النفايات في مناطق شاسعة تحت الأرض دون معالجة حرارية أو كيميائية.
- (ب) الاقتصاد الدائري من خلال إعادة التدوير، وتقليل التوليد من المصدر، وتحويل النفايات إلى طاقة كهربائية ونظيفة.
- (ج) تصدير النفايات إلى الدول النامية للتخلص منها بعيداً عن الحدود الجغرافية للدولة.
- (د) حرق النفايات في الهواء الطلق دون فلاتر لمنع التكاليف الرأسمالية العالية للمحطات.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

27. "الهيدروجين الأخضر" يعد وقود المستقبل الذي تستثمر فيه الإمارات، ويتم إنتاجه عبر:

- (أ) تكرير النفط الخام الثقيل في المصافي التقليدية بأساليب كيميائية معقدة ومستنزفة.
- (ب) تحليل الماء كهربائياً باستخدام مصادر طاقة متجددة ونظيفة (كالطاقة الشمسية) دون أي انبعاثات كربونية.

- (ج) استخراج الغاز الطبيعي من حقول البحار العميقة وحرقه جزئياً تحت ضغط عالٍ جداً.
- (د) تدوير المخلفات البلاستيكية الصلبة في منشآت ومصانع البتروكيماويات الكبرى بالدولة.

28. ما النتيجة المباشرة للاعتماد على وسائل النقل المستدام (كالقطارات الكهربائية والحافلات الهيدروجينية) في المدن الإماراتية؟

- (أ) زيادة البصمة الكربونية للفرد والمجتمع وتفاقم أزمات السير والاختناقات المرورية.
- (ب) خفض انبعاثات قطاع النقل، وتحسين جودة الهواء، وتقليل الاستهلاك الكلي للوقود الأحفوري التقليدي.
- (ج) ارتفاع مستويات التلوث الضوضائي والبصري في المناطق السكنية والتجارية الكبرى.
- (د) عزوف السكان عن الانتقال والحركة والاعتماد الكلي على العمل عن بعد والوسائل الرقمية.

29. الاستدامة البيئية تقتضي الحفاظ على "رأس المال الطبيعي"، وهو يشمل:

- (أ) الاستثمارات المالية والنقدية والأسهم والسندات في المصارف والبنوك المركزية الوطنية.
- (ب) الموارد البيئية المتوفرة طبيعياً كالمياه العذبة، الهواء النقي، التربة الخصبة، والتنوع البيولوجي الحيوي.
- (ج) المصانع والآلات والمباني والمنشآت العمرانية الكبرى في المدن والمناطق الحرة بالدولة.
- (د) المخرجات الفكرية والأبحاث الأكاديمية النظرية غير المطبقة ميدانياً في قطاع البيئة.

30. أي من المبادرات التالية يوضح دور الشباب الإماراتي في الأمن البيئي والمائي؟

- (أ) تبني المبادرات التطوعية لتنظيف البيئات البرية والبحرية، والابتكار البيئي في الجامعات، ونشر الوعي الترشدي.
- (ب) التركيز الحصري على التخصصات التجارية والمالية التقليدية دون التخصصات البيئية والتكنولوجية الحديثة.
- (ج) ترك مسؤولية حماية البيئة بالكامل للجهات الحكومية والاتحادية والمنظمات الدولية دون تدخل مجتمعي.
- (د) زيادة استخدام الأوراق البلاستيكية والمواد ذات الاستخدام الواحد في الأنشطة المدرسية والجامعية اليومية.

31. تهدف الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم في الإمارات إلى جعل الدولة منصة عالمية لاختبار الحلول لمواجهة:

- (أ) التحديات البيئية المزمنة كشح المياه، التغير المناخي، واستدامة الطاقة عبر التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي.
- (ب) القضايا التجارية التقليدية المتعلقة بأسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية المستوردة والجاهزة فقط.
- (ج) الخلافات الحدودية والدبلوماسية بين الدول الكبرى على الساحة السياسية العالمية الحالية.
- (د) مشكلات النقل البحري والملاحة التقليدية في الموانئ التجارية القديمة غير المؤتمنة رقمياً.

32. ما المعيار المعتمد لتقييم كفاءة المباني من الناحية البيئية في إمارة أبوظبي؟

- (أ) نظام "السعفات" للمباني الخضراء والذكية والمستدامة.
- (ب) نظام "استدامة" وبرنامج "اللولو" لتقييم المباني والمجتمعات العمرانية كفاءةً بيئيةً.
- (ج) المعيار التجاري التقليدي القائم على تكلفة البناء الإجمالية ومساحة الأرض الإنشائية الكلية.
- (د) نظام مواصفات البناء الخرساني التقليدي دون النظر لاستهلاك الطاقة والمياه العذبة والكهرباء.

33. تلتزم دولة الإمارات بالاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، ومن أبرزها "اتفاق باريس للمناخ"، بهدف:

- (أ) حظر تصدير النفط والغاز للأسواق العالمية وفرض عقوبات تجارية على الدول الصناعية الكبرى.
- (ب) المساهمة الفاعلة في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأقل من درجتين مئويتين وخفض الانبعاثات الكربونية.
- (ج) الحصول على دعم مالي من الأمم المتحدة لتمويل المشاريع الإنشائية والمباني السكنية المحلية بالدولة.
- (د) إجبار القطاع الخاص على دفع ضرائب باهظة دون تقديم حلول بديلة ومبتكرة ونظيفة للطاقة.

34. كيف يسهم "الذكاء الاصطناعي" في دعم المبادرات البيئية المحلية للطاقة في الإمارات؟

- (أ) من خلال زيادة الأخطاء البشرية في إدارة المحطات وتوليد الكهرباء والمياه العذبة والسطحية.
- (ب) عبر التنبؤ الدقيق بمعدلات إنتاج الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة الاستهلاك في المنشآت، وإدارة الشبكات الذكية بشكل آلي وفوري.
- (ج) بإيقاف عمل محطات الطاقة النووية السلمية بشكل متكرر لحمايتها من الاختراقات السيبرانية المحتملة والمفاجئة.
- (د) بالاعتماد على الروبوتات في تنظيف الألواح الشمسية يدوياً دون استخدام خوارزميات برمجية متطورة وحديثة.

35. تتبنى وزارة التغير المناخي والبيئة استراتيجيات تركز على "الأمن البيئي الشامل" لضمان:

- (أ) حماية الأنظمة البيئية البرية والبحرية، استدامة الموارد الطبيعية، ومرونة الدولة في مواجهة الصدمات البيئية والمناخية العالمية.
- (ب) زيادة أعداد المصانع الكيميائية التقليدية في المناطق الساحلية والقريبة من المحميات الطبيعية بالدولة.
- (ج) تصفية القطاع الزراعي والحيواني المحلي بالكامل لحماية التربة من الاستنزاف والاعتماد الكلي والمطلق على الاستيراد.
- (د) تقليل الرقابة التشريعية والقانونية على الشركات الصناعية والتجارية لتشجيع الاستثمار السريع عالي التلوث الكربوني.

المحور الثاني: أمن الماء والغذاء في الخليج العربي (الأسئلة 36 - 70)

النص القرآني الثالث (تحديات الأمن المائي والغذائي الخليجي):

«تُصنف دول مجلس التعاون الخليجي ضمن أكثر مناطق العالم جفافاً وشحاً في الموارد المائية الطبيعية المتجددة، حيث يقل معدل الأمطار السنوي عن 100 ملم في معظم المناطق، وتتجاوز معدلات التبخر السنوية 3000 ملم بفعل درجات الحرارة المرتفعة والمناخ الصحراوي القاسي. في ظل هذه الظروف، يبرز القطاع الزراعي كأكبر مستهلك واستنزاف للمياه الجوفية غير المتجددة، حيث يستحوذ على ما يقارب 80% من الاستهلاك الكلي للمياه في المنطقة، لإنتاج محاصيل تقليدية شرهة للمياه بأساليب ري قديمة كالغمر. هذا التناقض البنيوي بين الشح الطبيعي والاستهلاك الجائر يفرض ضغوطاً هائلة على التنمية، مما جعل دول الخليج تعتمد بشكل كلي وصارم على منشآت تحلية مياه البحر لتوفير أكثر من 90% من مياه الشرب البلدية والمنزلية، وهو خيار استراتيجي ذو كلفة اقتصادية ورأسمالية وتشغيلية باهظة، فضلاً عن كونه يقع في قلب التحديات والتهديدات الجيوسياسية والأمنية والبيئية المباشرة (مثل حوادث التسرب النفطي العمدي أو العرضي في مياه الخليج المغلقة بطبيعتها).»

36. بناءً على النص القرآني الثالث، ما النسبة المئوية التقريبية التي يستحوذ عليها القطاع الزراعي من الاستهلاك الكلي للمياه في دول الخليج العربي؟

- أ) 15%.
- ب) 5%.
- ج) 50%.
- د) 80%.

37. ما هو السبب الرئيسي للضغط المستمر والتزيف المستنزف للموارد المائية الجوفية في الخليج العربي وفقاً للنص؟

- أ) الاستهلاك المفرط للمياه في ملاعب الغولف والحدائق الترفيهية الفاخرة بالمدن.
- ب) استهلاك القطاع الزراعي لـ 80% من المياه لإنتاج محاصيل شرهة بأساليب ري قديمة كالغمر.
- ج) نمو القطاع الصناعي الثقيل وتكرير النفط والبتروكيماويات بشكل متسارع وغير مدروس بيئياً.
- د) ارتفاع معدلات غسيل السيارات والهدر المنزلي اليومي في المجمعات السكنية للمواطنين.

38. تعتمد دول الخليج العربي لتوفير أكثر من 90% من مياه الشرب البلدية والمنزلية على مصدر استراتيجي هو:

- أ) حصاد مياه الأمطار عبر شبكات السدود العملاقة في المناطق الجبلية والشرقية.
- ب) المياه الجوفية العميقة الارتوازية والينابيع الطبيعية في الواحات الصحراوية.
- ج) منشآت ومحطات تحلية مياه البحر الحيوية والحارارية والعشائية الحديثة.
- د) استيراد المياه العذبة عبر ناقلات بحرية ضخمة أو خطوط أنابيب ممتدة من دول الجوار الاقليمي.

39. ما هو التحدي والمهدد الجيوسياسي والبيئي المباشر الذي تواجهه منشآت تحلية مياه البحر في منطقة الخليج كما ورد في النص؟

- أ) انخفاض معدلات ملوحة مياه البحر مما يعطل الفلاتر والمرشحات الكيميائية للمحطات.
- ب) حوادث التسرب والتلوث النفطي (العرضي أو المتعمد) في مياه الخليج العربي شبه المغلقة بيئياً.
- ج) تجمد المياه السطحية للبحر خلال فصل الشتاء الطويل والقاسي في المنطقة الصحراوية.
- د) الهجمات السيبرانية على الحسابات البنكية للموظفين والعاملين في محطات التحلية الوطنية.

40. يبلغ معدل الأمطار السنوي ومعدل التبخر السنوي في منطقة الخليج العربي وفقاً للبيانات المذكورة في النص على التوالي:

- أ) أقل من 100 ملم أمطار، وأكثر من 3000 ملم تبخر بفعل الحرارة الجافة والقاسية.
- ب) أكثر من 500 ملم أمطار، وأقل من 1000 ملم تبخر بفضل الغطاء النباتي الكثيف.
- ج) متساويان تماماً بمعدل 1500 ملم لكل منهما مما يحقق التوازن المائي الطبيعي المستدام بالمنطقة.
- د) 50 ملم أمطار، و 500 ملم تبخر في المناطق الساحلية والداخلية للدول الخليجية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

النص القرآني الرابع (المياه الافتراضية والتحول الغذائي وأزمة 2007-2008):

«يرتبط مفهوم "المياه الافتراضية" (Virtual Water) و"التحول الغذائي" (Nutrition Transition) ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاستراتيجية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي. تشير المياه الافتراضية إلى كمية المياه المستخدمة في إنتاج السلع الزراعية والحيوانية في بلد المنشأ؛ وعندما تستورد دول الخليج ما يقارب 80% إلى 90% من احتياجاتها الغذائية (كالأرز والقمح واللحوم)، فإنها في الواقع تستورد مليارات الأمتار المكعبة من المياه الافتراضية، مما يحمي مخزونها الجوفي الشحيح من الاستنزاف الحتمي. إلا أن هذا الاعتماد الكبير على الاستيراد جعل المنطقة عرضة للصدمات الخارجية، كما حدث في أزمة الغذاء العالمية عامي 2007-2008، عندما ارتفعت أسعار الحبوب بشكل جنوني وقامت الدول المصدرة بحظر التصدير لحماية شعوبها. ودفع هذا التحدي دول الخليج للتحرك السريع لبناء صوامع ومخازن استراتيجية وطنية، والتوجه لشراء واستئجار أراضٍ زراعية شاسعة في دول أفريقية وآسيوية تمتلك وفرة مائية وأنهاراً طبيعية لتأمين الإمدادات بأسلوب سيادي بعيد المدى. ويتزامن ذلك مع تحدي "التحول الغذائي" المحلي، حيث أدى النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل إلى تغيير النمط الاستهلاكي من الغذاء النباتي والبقوليات إلى الأغذية المصنعة واللحوم، وهي سلع تتطلب كميات مياه لإنتاجها تزيد بأضعاف مضاعفة، مما يضاعف من الفاتورة البيئية والاقتصادية للأمن المائي والغذائي المتكامل.»

41. ما المقصود بمصطلح "المياه الافتراضية" بناءً على النص القرآني الرابع؟

- أ) المياه الناتجة عن تكثيف الرطوبة الجوية عبر محركات وأجهزة كيميائية متطورة حديثاً.
- ب) كمية المياه المستهلكة في إنتاج السلع الزراعية أو الحيوانية في بلد المنشأ قبل تصديرها للأسواق العالمية.

- (ج) المياه التخيلية المستخدمة في النماذج والمحاكاة الحاسوبية لتصميم شبكات الري والآبار الجوفية.
- (د) مياه الصرف الصحي غير المعالجة والتي تمنع القوانين والتشريعات استخدامها بيئياً وصحياً.

42. كيف يسهم استيراد الأغذية من الخارج في حماية موارد المياه المحلية لدول الخليج العربي وفقاً للمفهوم الاستراتيجي للمياه الافتراضية؟

- (أ) يمنع هطول الأمطار الحمضية في المناطق الزراعية والبرية للدول الخليجية.
- (ب) يمثل استيراداً غير مباشر للمياه الكامنة في المحاصيل، مما يوفر ويحمي مخزون المياه الجوفية المحلية الشحيحة من الاستنزاف.
- (ج) يؤدي إلى زيادة تدفق الأنهار والينابيع الطبيعية داخل واحات شبه الجزيرة العربية بشكل تلقائي وفوري.
- (د) يخفض من تكاليف تشغيل محطات تحلية مياه البحر البلدية والمنزلية في المدن الساحلية الكبرى.

43. ما هي الأسباب والأبعاد الرئيسية لأزمة الغذاء العالمية التي وقعت في عامي 2007-2008 وهددت الأمن الغذائي الخليجي؟

- (أ) انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز أدى لشلل حركي في وسائل النقل والملاحة البحرية والتجارية العالمية.
- (ب) الارتفاع الجنوني والمضاعف لأسعار الحبوب والمواد الأساسية، وقيام الدول المصدرة بحظر وتجميد تصدير منتجاتها لحماية أسواقها.
- (ج) انتشار الأوبئة والأمراض الفيروسية الزراعية التي قضت على الثروة الحيوانية بالكامل في الشرق الأوسط.
- (د) غرق معظم السفن التجارية الحاملة للمواد الغذائية في المحيط الهندي نتيجة الأعاصير المدارية المدمرة.

44. واجهت دول الخليج العربي أزمة الغذاء العالمية (2007-2008) عبر اتخاذ تدابير مرنة بعيدة المدى، منها:

- (أ) منع المواطنين من استهلاك الأرز والقمح وتقنين الوجبات الغذائية اليومية بشكل إجباري وصارم بالمدن.
- (ب) بناء صوامع ومخازن احتياطية استراتيجية وطنية، وشراء واستئجار أراضٍ زراعية شاسعة في دول وفيرة المياه والأنهار لتأمين الإمدادات بأسلوب سيادي.
- (ج) فرض ضرائب باهظة ومضاعفة على الشركات الغذائية المحلية وتجميد الاستيراد الخارجي بالكامل لمنع خروج الأموال.
- (د) إغلاق الموانئ التجارية والاعتماد المطلق والكامل على الصيد البحري والثروة السمكية المحلية الجافة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

45. يشير مصطلح "التحول الغذائي" (Nutrition Transition) المذكور في التحليلات والفقرة الرابعة إلى:

- (أ) تحول المصانع من إنتاج المواد الغذائية إلى إنتاج السلع والمنظفات الكيميائية والصناعية الثقيلة بالدولة.
- (ب) تغير الأنماط الاستهلاكية البشرية نحو الأغذية المصنعة واللحوم الغنية بالدهون والسكريات بفعل النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل والمستويات المعيشية.
- (ج) اعتماد المزارعين على الأسمدة الكيميائية بدلاً من الأسمدة العضوية لزيادة سرعة نمو المحاصيل والخضروات محلياً.

(د) تحول الدول من استيراد القمح الروسي إلى استيراد القمح الأسترالي والأمريكي لتنويع الشركاء التجاريين الدوليين.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

46. لماذا يتسبب "التحول الغذائي" نحو المنتجات واللحوم الحيوانية في ضغوط بيئية ومائية مضاعفة في الخليج؟

- (أ) لأن إنتاج السعرات الحرارية من مصدر حيواني يتطلب كميات مياه وأراضٍ زراعية تزيد بأضعاف مضاعفة عما يتطلبه الإنتاج النباتي المباشر.
- (ب) لأن اللحوم المستوردة تفسد بسرعة في الأجواء الحارة للخليج مما يرفع من نسب النفائات العضوية المنزلية والبلدية بالمدن.
- (ج) لأن الثروة الحيوانية المحلية تنتج غازات تمنع هطول الأمطار الموسمية في شبه الجزيرة العربية والمنطقة الساحلية.
- (د) لأن الشركات الاستيرادية تفرض رسوماً إضافية على شحن اللحوم تفوق رسوم شحن الحبوب والبقوليات الجافة والخفيفة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

47. ما النسبة المئوية التقريبية للاستهلاك المائي المخصصة للقطاع المنزلي والبلدي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

- (أ) 80%.
- (ب) 50%.
- (ج) 15%.
- (د) 5%.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

48. يستهلك القطاع الصناعي في دول الخليج العربي النسبة الأقل من المياه العذبة المتاحة، وتقدر هذه النسبة بـ:

- (أ) 5%.
- (ب) 15%.
- (ج) 30%.
- (د) 45%.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

49. التحلية ومحطاتها تعتمد بشكل أساسي في دول الخليج على طريقتين تكنولوجيتين رئيسيتين هما:

- (أ) التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF) والتناضح العكسي الغشائي الحديث (RO).
- (ب) الترشيح الرملي البسيط والتعقيم الحراري المنزلي التقليدي عبر أشعة الشمس المباشرة.
- (ج) التجميد السطحي للمياه وفصل الأملاح يدوياً عبر الكوادر المهنية والعمالية الوافدة.
- (د) المعالجة الكيميائية بالكlor والأوزون السائل دون الحاجة لمحطات أو منشآت طاقة عملاقة ورأسمالية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

50. يمثل "التناضح العكسي" (Reverse Osmosis) طفرة تقنية في تحلية المياه لأنه يتميز بـ:

- (أ) استهلاك كميات هائلة ومضاعفة من الوقود الأحفوري مقارنة بالتقطير الحراري التقليدي القديم.
- (ب) كفاءة عالية في استهلاك الطاقة، والاعتماد على الضغط وعبر الأغشية شبه المنفذة لفصل الأملاح الذائبة في مياه البحر.
- (ج) عدم حاجته لأي عمليات فحص أو صيانة دورية أو فلاتر تبديلية لسنوات طويلة جداً ومستمرة.
- (د) قدرته على معالجة مياه الصرف الصحي الثقيلة وتحويلها لمياه شرب بلدية ومنزلية دون ضوابط صحية وبسرعة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

51. ما التحدي البيئي الناتج عن إعادة ضخ "المياه الرجيجة الملحة" (Brine) من محطات التحلية إلى مياه البحر مجدداً؟

- (أ) خفض درجات حرارة مياه البحر القريبة من الشواطئ والموانئ التجارية بشكل حاد ودائم بالدولة.
- (ب) رفع ملوحة المياه الساحلية وحرارتها، مما قد يؤثر سلباً على الأنظمة البيئية البحرية والأحياء المائية والشعاب المرجانية.
- (ج) زيادة أعداد الثروة السمكية والمخلوقات البحرية النادرة والقضاء على التلوث النفطي بشكل تلقائي وكيميائي.
- (د) منع السفن التجارية وناقلات النفط العملاقة من الحركة والملاحة الآمنة في الممرات والمضائق البحرية الحيوية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

52. الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لدولة الإمارات 2051 تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على:

- (أ) تمكين إنتاج الغذاء المستدام بناءً على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتنويع مصادر الاستيراد، وبناء الشراكات الدولية السيادية.
- (ب) إيقاف استيراد السلع الغذائية من الخارج والاعتماد الكامل والفوري على الزراعة التقليدية الجافة محلياً بحلول العام القادم.
- (ج) تركيز الاستثمارات الغذائية في أسواق المضاربة والبورصات العالمية دون امتلاك أصول زراعية حقيقية أو مخازن

وطنية.

(د) دعم الشركات الكبرى والمصانع الغذائية المصنعة للأغذية السكرية والدهنية لتشجيع الاستهلاك المتنامي والسريع بالمدن.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

53. كيف تسهم "الزراعة المائية" (Hydroponics) في مواجهة أزمة الأمن المائي والغذائي في شبه الجزيرة العربية؟

- (أ) عبر استهلاك كميات مياه تفوق كميات ري الغمر التقليدي لإنتاج محاصيل الخضروات الورقية البسيطة.
- (ب) بزراعة المحاصيل في محاليل مغذية غنية بالعناصر ودون تربة، مما يوفر ما يصل إلى 90% من المياه المستخدمة في الزراعة التقليدية.
- (ج) بالاعتماد الكلي على مياه الأمطار الشحيحة والموسمية دون الحاجة لإعادة تدوير المياه أو استخدام مغذيات كيميائية رصينة.
- (د) بجعل المحاصيل تنمو في بيئات مكشوفة تماماً دون حماية من درجات الحرارة المرتفعة ومعدلات التبخر العالية جداً.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

54. ما الدور الاستراتيجي لـ "مضيق هرمز" في معادلة الأمن المائي والغذائي لدول الخليج العربي؟

- (أ) يمثل الممر الرئيسي لتدفق الأنهار العذبة والمياه السطحية الجارية من قارة آسيا إلى المدن الخليجية.
- (ب) الشريان البحري الأساسي لممرور ناقلات النفط (الممول للميزانيات) وسفن الشحن العملاقة الحاملة للسلع الغذائية والاستيرادية للمنطقة.
- (ج) موقع إنشائي لأكبر محطة تحلية مياه مشتركة ومدمجة على مستوى العالم تخدم كافة دول مجلس التعاون الخليجي.
- (د) ممر جوي مخصص للطائرات الحربية والمدنية المسؤولة عن مراقبة السحب وتلقيح السحب لزيادة هطول الأمطار الموسمية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

55. يقصد بـ "الري المقيد" في سياق الاستخدام المستدام للموارد المائية غير التقليدية:

- (أ) منع المزارعين من ري محاصيلهم تماماً خلال فترات الجفاف الطويلة بقرار تشريعي صارم وقسري من البلديات.
- (ب) استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والمقيدة بمعايير صحية دقيقة لري محاصيل محددة (كالأعلاف والأشجار الحرجية) دون الخضروات الطازجة.
- (ج) تقييد حركة المياه العذبة داخل خطوط الأنابيب المنزلية لمنع الهدر والاستهلاك الزائد للمواطنين والمقيمين بالدولة.
- (د) الري التقليدي الذي يعتمد على حفر آبار ارتوازية عميقة جداً وغير مرخصة قانونياً من الجهات المعنية بالبيئة والمياه.

56. أي من التحديات التالية يعتبر نتيجة مباشرة للاستنزاف الجائر لطبقات المياه الجوفية (Aquifers) في واحات الخليج؟

- (أ) زيادة تدفق الينابيع الطبيعية العذبة وتحول الصحراء إلى غابات كثيفة ومراعي خضراء دائمة وتلقائية.
- (ب) انخفاض مناسيب المياه، وتملح الآبار بفعل تداخل مياه البحر (Saltwater Intrusion)، وتدهور وانهيار جودة التربة الزراعية.
- (ج) تحسن كفاءة القطاع الزراعي المحلي وقدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الأرز والقمح واللحوم بالدولة.
- (د) تجدد الطبقات الجوفية العميقة بشكل أسرع بفضل درجات الحرارة المرتفعة ومعدلات التبخر العالية السنوية.

57. تتبنى دولة الإمارات مشروع "مخزون المياه الاستراتيجي" في صحراء ليوأ بأبوظبي، ويهدف هذا المشروع إلى:

- (أ) إنتاج كميات ضخمة من الأسماك والمأكولات البحرية النادرة والمخصصة للتصدير الفوري للأسواق الآسيوية والأوروبية.
- (ب) حقن وتخزين مليارات الجالونات من المياه المحلاة العذبة في حقول جوفية طبيعية لاستخدامها كاحتياطي طوارئ آمن في الأزمات.
- (ج) بناء بحيرات صناعية ترفيهية وسياحية مكشوفة لجذب الزوار والسياح المهتمين بالأنشطة الرياضية والمائية بالصحراء.
- (د) التخلص من المياه الرجيلة والملحة الناتجة عن محطات التحلية الساحلية بعيداً عن الكائنات البحرية والشواطئ الحيوية.

58. ترتبط "سلامة الأغذية" (Food Safety) بالأمن الغذائي الشامل من خلال ضمان:

- (أ) وصول الأغذية للمستهلكين بأسعار رخيصة جداً بغض النظر عن جودتها البيولوجية ومدى صلاحيتها الصحية للاستهلاك.
- (ب) خلو السلع الغذائية (المستوردة أو المحلية) من الملوثات الكيميائية، البيولوجية، أو الميكروبية التي تهدد الصحة العامة والمجتمعية.
- (ج) تصنيع الأغذية بالكامل داخل مصانع وطنية مغلقة ودون الاستعانة بأي تكنولوجيا أو آلات مستوردة من الخارج.
- (د) استهلاك الأطعمة السريعة والمصنعة الغنية بالدهون والسكريات لضمان الحصول على طاقة وسعرات حرارية سريعة ومكثفة.

59. من الحلول التكنولوجية الحديثة المستخدمة لتقليل "الفقد والهدر الغذائي" (Food Loss and Waste) عبر سلاسل الإمداد الخليجية:

- أ) تقليل الاعتماد على ثلاجات ومستودعات التبريد وتخزين السلع في الهواء الطلق لتوفير الكهرباء والطاقة النظيفة.
- ب) دمج تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي لمراقبة درجات حرارة الحاويات، وتحسين الخدمات اللوجستية والتوزيع الذكي.
- ج) إجبار المستهلكين على شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم الفعلية لدعم المزارعين والشركات الوطنية والمحلية بالدولة.
- د) التخلص من الخضروات والفواكه الزائدة فوراً في مكبات النفايات دون محاولة تصنيعها أو تدويرها أو الاستفادة منها بيئياً.

60. يُعرف "الاكتفاء الذاتي النسبي" في السياسات الغذائية الخليجية بأنه:

- أ) قدرة الدولة على إنتاج كافة أنواع المحاصيل والسلع واللحوم محلياً بنسبة 100% ومنع الاستيراد التجاري الخارجي تماماً بالمدن.
- ب) تركيز الإنتاج المحلي على سلع معينة تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية ومائية (كالتمور والأسماك) وتأمين الباقي بالاستيراد المرن.
- ج) الاعتماد الكلي والمطلق على المساعدات الغذائية الدولية والمعونات الإنسانية المقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- د) تجميد القطاع الزراعي المحلي ووقف الاستثمار فيه والتركيز الحصري على قطاعات البناء والتشييد والعقارات الفاخرة بالدولة.

61. ما هي المنظمة الإقليمية التي تنسق الجهود والخطط الاستراتيجية المشتركة للأمن الغذائي والمائي بين دول الخليج؟

- أ) منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).
- ب) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولجانها الفنية المتخصصة.
- ج) المنظمة العالمية للسياحة والترفيه التابعة للأمم المتحدة بالشرق الأوسط.
- د) الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة والصناعات الثقيلة والمصانع البتروكيمياوية المشتركة.

62. زراعة "النباتات الملحية" (Halophytes) في البيئات الساحلية للإمارات يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والبيئي من خلال:

- أ) استهلاك مياه عذبة نقية جداً مخصصة للشرب والاستخدام المنزلي والبلدي بالمدن الكبرى.
- ب) إنتاج أعلاف للماشية ومحاصيل زيتية باستخدام مياه البحر مباشرة، مما يوفر المياه العذبة ويستصلح الأراضي السبخة الساحلية.
- ج) القضاء التام والمفاجئ على الطحالب البحرية والكائنات المائية النادرة في مياه بحر عمان والخليج العربي.
- د) منع المزارعين من الاستثمار في البيئات الصحراوية وتكثيف مزارعهم في المناطق الجبلية والشرقية فقط بالدولة.

63. ما النتيجة الاستراتيجية المترتبة على "تنوع مصادر استيراد الأغذية" جغرافياً لدول مجلس التعاون؟

- أ) زيادة مخاطر التعرض للمجاعات والأزمات التموينية في حال وقوع حرب إقليمية في دولة مصدرة واحدة ومحددة.
- ب) تقليل التبعية والهشاشة تجاه الصدمات السياسية، المناخية، أو الاقتصادية المفاجئة التي قد تصيب بلداً مصدراً معيناً ومحدداً.
- ج) ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بشكل دائم ومستمر ومضاعف في الأسواق والمراكز التجارية المحلية.
- د) تراجع العلاقات الدبلوماسية والسياسية المشتركة بين دول الخليج وبين حلفائها التقليديين على الساحة العالمية الحالية.

64. "الاستزراع السمكي" (Aquaculture) في الأحواض والمزارع المغلقة يعد ركيزة لتطوير:

- أ) الثروة الحيوانية والبرية الكبرى كالجمال والأبقار والأغنام في الواحات الصحراوية الداخلية بالدولة.
- ب) الإنتاج المحلي المستدام من البروتين البحري عالي الجودة وبكفاءة عالية في استهلاك المياه والموارد المتاحة.
- ج) الصناعات النفطية ومصانع البتروكيماويات القريبة من المناطق الساحلية والموانئ التجارية بالمدن.
- د) شبكات السدود والقنوات المائية الاصطناعية المخصصة لحصاد وتجميع مياه الأمطار الشحيحة والموسمية السنوية.

65. يسهم "مجلس الإمارات للأمن الغذائي" في حوكمة هذا القطاع الحيوي من خلال:

أ) وضع وتطوير الأنظمة والتشريعات والخطط التنفيذية، ومتابعة مؤشرات الأداء الوطنية والاستراتيجية للأمن الغذائي المتكامل.

ب) تحديد أسعار الوجبات السريعة في المطاعم والمقاهي التجارية بشكل يومي ومباشر وصارم بالمدن والمناطق الحرة.

ج) إدارة عمليات الشحن والاستيراد البري والجوي للبضائع والسلع الاستهلاكية والكماليات بشكل روتيني وتفصيلي بالدولة.

د) إلغاء المبادرات والأنشطة البحثية والابتكارية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في القطاعات المائية والزراعية والبيئية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

66. ما التحدي اللوجستي الأكبر المرتبط بالاستثمار الزراعي لدول الخليج في الدول الأفريقية والآسيوية الناشئة؟

أ) عدم توفر العمالة البشرية والمزارعين المحليين القادرين على العمل في الحقول والأراضي الزراعية المستأجرة هناك.

ب) عدم استقرار القوانين والتشريعات السياسية والمحلية، وضعف البنية التحتية للنقل والموانئ وشبكات الخدمات اللوجستية بتلك الدول.

ج) انخفاض معدلات الأمطار وجودة التربة والأنهار الطبيعية في تلك المناطق مقارنة ببيئة شبه الجزيرة العربية الجافة.

د) فرض رسوم جمركية منخفضة جداً من قبل الدول المستضيفة للاستثمار تسهم في تقليل الأرباح المالية السنوية للشركات السيادية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

67. تركز "السياسة المائية الموحدة لدول مجلس التعاون" على تحقيق التكامل الخليجي عبر:

أ) الربط المائي الخليجي المشترك، وتبادل الخبرات التكنولوجية في التحلية، وتوحيد معايير ومواصفات جودة مياه الشرب.

ب) دمج كافة وزارات البيئة والمياه والزراعة في وزارة واحدة مركزية ومقرها الرياض دون وجود إدارات وطنية ومحلية.

ج) منع المواطنين والمقيمين من السفر والتنقل بين الدول الخليجية خلال فترات الصيانة السنوية لمحطات التحلية الكبرى.

د) توحيد أسعار بيع النفط والغاز للشركات الأجنبية المستثمرة في تكنولوجيا الطاقة الشمسية والبديلة والنظيفة بالمنطقة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

68. ما المبدأ الذي يقوم عليه مفهوم "السيادة الغذائية" (Food Sovereignty) كبعد متقدم للأمن الغذائي الشامل؟

أ) قدرة الدولة وسلطانها الوطنية على التحكم الكامل في سياساتها وإنتاجها الغذائي والزراعي دون ارتهاق للضغوط أو التقلبات الخارجية.

ب) السيطرة العسكرية والأمنية على الموانئ والممرات البحرية والمضائق الدولية الواقعة في قارات العالم المختلفة والبعيدة.

ج) إلغاء دور القطاع الخاص والشركات الاستيرادية الوطنية وجعل الغذاء حكراً على المؤسسات العسكرية والاتحادية بالدولة.

د) تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق والكامل بنسبة 100% في كافة فصول السنة لجميع السلع والكماليات الغذائية والترفيهية بالمدن.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

69. تهدف استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 إلى خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة:

أ) 5%.

ب) 21%.

ج) 50%.

د) 80%.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

70. زيادة كفاءة إنتاجية "المتر المكعب الواحد من المياه" في قطاع الزراعة الخليجي تعني تحقيق مفهوم:

أ) الإنتاجية المائية القصوى (More Crop per Drop) عبر استخدام تقنيات الري الذكية وهندسة المحاصيل المستدامة بيئياً.

ب) الهدر المائي المشروع لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة للمزارعين والعمال في الحقول المفتوحة.

ج) التبخر المتسارع للمياه الجوفية السطحية من خلال التوسع في استخدام الري بالغمر التقليدي في الواحات الصحراوية.

د) إلغاء القوانين والتشريعات الصارمة المانعة للحفر العشوائي للآبار وتسهيل استهلاك المياه غير المتجددة بالدولة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

المحور الثالث: التكنولوجيا والابتكار وحوكمة الموارد في مواجهة الأزمات (الأسئلة 71 - 100)

النص القرآني الخامس (التكنولوجيا الحديثة وحوكمة وإدارة الأزمات الموردية):

«إن مواجهة التحديات الهيكلية والمزمنة المرتبطة بالأمن البيئي والمائي والغذائي في القرن الحادي والعشرين تستدعي بالضرورة توظيفاً شاملاً ومنظماً للتقنيات والابتكارات العلمية الحديثة، مدعومة بإطار تشريعي وحكومة صارمة ومرنة. تشمل التكنولوجيا الحديثة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء (IoT) في إدارة شبكات المياه الذكية لرصد التسربات الأرضية وفقد الشبكات فوراً وتقليله لأدنى المستويات، واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) لمراقبة تدهور الأراضي وزحف التصحر ومناسيب المياه الجوفية بدقة متناهية من الفضاء. ويتكامل ذلك مع الابتكار في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الأغذية لإنتاج سلالات محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة والحرارة العالية وصالحة للبيئة الصحراوية. إلا أن التكنولوجيا وحدها لا تكفي دون "الحكومة" (Governance)، والتي تعني صياغة سياسات وتشريعات وقوانين بيئية ومائية صارمة ومدرسة، مثل حظر الحفر العشوائي والغير مرخص للآبار الجوفية، وفرض نظام تعرفه استهلاك تصاعدي وعادل يحفز الترشيح والمسؤولية المجتمعية لدى الأفراد والمؤسسات، وتقديم حوافز واعفاءات مادية وتسهيلات للمزارعين والشركات التي تتبنى الاقتصاد الدائري والتقنيات النظيفة والمستدامة في منشآتها وعملياتها الاقتصادية والإنتاجية اليومية.»

71. بناءً على النص القرآني الخامس، ما الدور التكنولوجي الأساسي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء (IoT) في قطاع المياه؟

- أ) تحليل مياه البحر عبر الفلاتر الحرارية التقليدية الملوثة والمستهلكة للوقود الأحفوري الثقيل ببالمن.
- ب) إدارة شبكات المياه الذكية لرصد التسربات الأرضية وفقد الشبكات فوراً وتقليله لأدنى المستويات الممكنة بيئياً.
- ج) زيادة تدفق مياه الأمطار السنوية وتلقيح السحب بشكل تلقائي وآلي ودون تدخل من الكوادر البشرية الوطنية.
- د) تحديد أسعار بيع المياه للمستهلكين والشركات التجارية بشكل عشوائي وغير مدروس اقتصادياً وتشريعياً.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

72. يسهم استخدام "نظم المعلومات الجغرافية" (GIS) والاستشعار عن بعد في مواجهة الأزمات البيئية من خلال مهارة:

- أ) زيادة معدلات زحف التصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة في الواحات الصحراوية والمناطق البرية.
- ب) مراقبة تدهور الأراضي، زحف التصحر، ومناسيب المياه الجوفية بدقة متناهية وعبر صور الأقمار الصناعية الفضائية.
- ج) حظر استخدام التكنولوجيا الرقمية والآلات الذكية في قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي بالدولة.
- د) تنظيم حركة الطائرات المدنية والرحلات السياحية الوافدة للمطارات والموانئ والمناطق الحرة الوطنية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

73. ما المقصود بـ "الحكومة" (Governance) في سياق إدارة الموارد المائية والبيئية وفقاً لما ورد في النص القرآني؟

- أ) الاعتماد الكامل والمطلق على الحلول التكنولوجية الرقمية وإلغاء القوانين والتشريعات والوزارات الاتحادية بالدولة.

ب) صياغة سياسات وتشريعات وقوانين صارمة ومدرسة كحظر الحفر العشوائي للآبار وفرض تعرفه استهلاك تصاعدي وعادلة للترشيد.

ج) منح الشركات والمزارعين الحرية المطلقة لاستنزاف المياه الجوفية غير المتجددة لتحقيق أرباح مالية سريعة ومكثفة.

د) الاستيراد الكامل لكافة الحلول والخطط الجاهزة من المنظمات الدولية وتطبيقها دون تعديل يناسب البيئة المحلية الجافة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

74. تهدف التشريعات التي تفرض "نظام تعرفه استهلاك تصاعدي وعادل" للمياه والكهرباء إلى تحقيق ركيزة اجتماعية وبيئية هي:

أ) زيادة الإيرادات المالية والمكاسب النقدية للمؤسسات الحكومية والبلديات على حساب الفئات المحدودة الدخل للمجتمع.

ب) تحفيز الترشيح، ونشر المسؤولية المجتمعية والبيئية لدى الأفراد والمؤسسات، والحد من الهدر والإسراف غير المبرر.

ج) إجبار السكان على التخلي التام عن استخدام الكهرباء والمياه والعودة لأساليب الحياة البدائية والقديمة بالمدن.

د) تشجيع القطاع الخاص على التوسع في البناء والتشييد العقاري عالي الاستهلاك للموارد المائية والطاقة النظيفة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

75. يسهم الابتكار في الهندسة الوراثية وتكنولوجيا الأغذية في دعم الأمن الغذائي في البيئات الصحراوية من خلال مهارة:

أ) إنتاج محاصيل تقليدية تحتاج لكميات مياه تفوق كميات ري الغمر التقليدي والمستنزف للطبقات الجوفية بالدولة.

ب) إنتاج سلالات محاصيل متطورة ومقاومة للجفاف والملوحة والحرارة العالية وصالحة للنمو بكفاءة في التربة الجافة.

ج) حظر زراعة التمور والنباتات المحلية المستدامة واستبدالها بالكامل بمحاصيل استوائية وغابات مطيرة صناعية بالصحراء.

د) تقليل القيمة الغذائية والسعرات الحرارية المتوفرة في الخضروات والفواكه المنتجة محلياً لحماية المستهلكين صحياً.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

76. ما الدور البيئي للتكنولوجيا الحيوية (Biotechnology) في معالجة تلوث المياه التربة؟

أ) استخدام الكائنات الحية الدقيقة (المعالجة البيولوجية) لتفكيك الملوثات والسموم وتحسين جودة الموارد المتدهورة بيئياً.

ب) زيادة كميات الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية السامة في الحقول الزراعية المفتوحة والواحات بالدولة.

ج) حظر عمليات إعادة تدوير النفايات العضوية والبلدية والاعتماد الكلي على الطمر التقليدي تحت الأرض بالمدن.

د) إنتاج مركبات بلاستيكية صلبة غير قابلة للتحلل الحيوي لسنوات طويلة جداً ومستمرة لحماية المنشآت الإنشائية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

77. تتبنى دولة الإمارات برنامج "استمطار السحب" (Cloud Seeding) كابتكار تكنولوجي يهدف لتعزيز:

- أ) العواصف الرملية والترابية الشديدة والمفاجئة في المناطق الصحراوية والداخلية للدولة خلال فصل الصيف الجاف.
- ب) الأمن المائي من خلال تلقيح السحب الركامية بمواد آمنة بيئياً لزيادة معدلات هطول الأمطار وتغذية المخزون الجوفي والسدود.
- ج) حركة الطيران التجاري والرحلات الجوية الدولية عبر الموانئ والمطارات الوطنية في شتى فصول السنة والظروف.
- د) تجميد الرطوبة الجوية السطحية ومنع تبخر مياه البحر في السواحل القريبة من منشآت ومحطات تحلية مياه البحر الحيوية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

78. أي من التقنيات التالية يمثل تطبيقاً لـ "الاقتصاد الدائري" في قطاع الصناعات والمصانع بالدولة؟

- أ) استخدام المواد الخام لمرة واحدة فقط والتخلص من المخلفات الصناعية الكيميائية مباشرة في المكبات والمطامر البرية.
- ب) إعادة تدوير واستخدام المواد والمخلفات كمدخلات إنتاج جديدة، وتصفير النفايات الناتجة (Zero Waste) بالعمليات الصناعية.
- ج) التوسع في استهلاك الطاقة الحرارية التقليدية والاعتماد المطلق والكامل على الوقود الأحفوري والنفط الخام التنافسي.
- د) منع القطاع الخاص والشركات الوطنية من ابتكار طرق تدويرية وتجفيف الميزانيات المخصصة للبحوث الأكاديمية والبيئية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

79. الابتكار في "بلوكشين" (Blockchain) يسهم في حوكمة وإدارة سلاسل إمداد الأغذية من خلال مهارة:

- أ) زيادة الغموض والتلاعب ببيانات ومصادر السلع الغذائية المستوردة من الأسواق والموانئ التجارية العالمية بالدولة.
- ب) تتبع مسار الغذاء من المزرعة إلى المستهلك (From Farm to Fork)، وضمان الشفافية، ومكافحة التزوير وسلامة السلع الغذائية.
- ج) خفض سرعة شحن وتوزيع البضائع والمواد الاستهلاكية والغذائية الأساسية واللحوم داخل المراكز التجارية والمدن الكبرى.
- د) إلغاء دور المفتشين والرقابة الصحية الميدانية التابعة للبلديات والمؤسسات والجهات الاتحادية والوطنية المعنية بالبيئة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

80. ما النتيجة المباشرة لتطبيق "إنترنت الأشياء الذكي" في البيوت والمنازل والمجمعات السكنية للمواطنين والمقيمين؟

- أ) ارتفاع فواتير وكلفة استهلاك الكهرباء والمياه العذبة بشكل حاد ودائم ونتيجة لتلف الأجهزة والشبكات الرقمية بالمدن.
- ب) مراقبة الاستهلاك المنزلي ذاتياً وفورياً، وتنبيه الأفراد لوجود تسربات خفية ومفاجئة، والتحكم الذكي بالإضاءة والتكييف للترشيد المستدام.
- ج) قطع التيار الكهربائي والمياه العذبة بشكل إجباري ومستمر وعشوائي طوال ساعات النهار والليل دون إشعار مسبق.
- د) إلغاء الحاجة لاستخدام العدادات الرقمية والذكية والاعتماد الكلي على الفحص والتقدير البشري واليدوي التقليدي القديم.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

81. "طاقة الهيدروجين النظيف" تمثل محوراً أساسياً في حزمة الابتكارات الوطنية للطاقة، والهدف الأسمى هو:

- أ) استبدال محطات تحلية مياه البحر الحيوية بمحطات توليد حرارية قديمة تعمل بالفحم الحجري الملوث الكربوني بالدولة.
- ب) تنويع محفظة الطاقة البديلة، وتصدير الوقود الأخضر الخالي من الكربون للأسواق العالمية الناشئة، وتحقيق ريادة تنافسية دولية.
- ج) خفض مستويات التطور الصناعي والتكنولوجي الرقمي والاعتماد الحصري على الأنشطة اليدوية والبسيطة في شتى القطاعات.
- د) حظر استخدام المركبات والسيارات الكهربائية والذكية وإجبار المواطنين والمقيمين على استخدام وسائل النقل الجماعي القديمة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

82. ما الركيزة الأساسية للابتكار البيئي والمائي في المدارس والمعاهد والجامعات الوطنية لدولة الإمارات؟

- أ) تشجيع التخصصات الأكاديمية والبحثية النوعية، ودعم المسابقات والمشاريع العلمية للشباب، وربط العقول المبدعة بالتحديات الميدانية للبيئة.
- ب) التركيز الحصري على المناهج التعليمية التقليدية القائمة على الحفظ الغيبي دون منح الطالب فرصة للتجربة الميدانية والمخبرية.
- ج) إلغاء حصص ومناهج الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية واستبدالها بالكامل بمساقات تجارية واستثمارية بحتة قصيرة المدى.
- د) فرض رسوم مالية باهظة ومضاعفة على الطلبة الراغبين في دراسة مجالات علوم البيئة، المياه، الاستدامة، والطاقة المتجددة بالدولة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

83. الإدارة المدمجة للأزمات الموردية تقتضي تشكيل "فرق عمل وطنية مشتركة" ومهمتها الأساسية:

- أ) التنسيق الفوري والفعال بين قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والبيئة لضمان مرونة الدولة واستجابتها السريعة للطوارئ السيادية والمناخية.
- ب) التنافس والصراع الإداري بين الدوائر والمؤسسات المحلية والاتحادية للحصول على الميزانيات والتمويلات المالية السنوية المنفردة.
- ج) إصدار قرارات وتشريعات متناقضة تخدم قطاعاً اقتصادياً معيناً وتضر بالقطاعات البيئية والمائية المستدامة والأجيال القادمة بالدولة.
- د) تجميد العلاقات الدبلوماسية مع المنظمات الدولية المعنية بالتغير المناخي وحظر تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية والبيئية معها.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

84. أي من الممارسات التالية يعكس دور "المستهلك المسؤول" في منظومة الأمن البيئي والمائي والغذائي المتكامل بالدولة؟

- أ) شراء السلع والمنتجات بكميات ضخمة ومضاعفة تفوق الاحتياجات الفعلية والتخلص من الفائض والزائد مباشرة في مكبات النفايات المنزلية.
- ب) الترشيد الذاتي والوعي لاستهلاك المياه والكهرباء، وتقليل الهدر الغذائي، وتبني المنتجات المستدامة والصديقة للبيئة في الحياة اليومية.
- ج) الحفر العشوائي والغير قانوني للآبار الجوفية العميقة في المزارع والبيوت السكنية الخاصة لتوفير نفقات وفواتير البلديات المحلية.
- د) عزوف الفرد عن المشاركة في الحملات التطوعية والأنشطة المجتمعية والبيئية ونشر ثقافة الإسراف غير المبرر بين أفراد أسرته ومجتمعه.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

85. تركز "استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة" في محور البيئة والموارد المستدامة على تكنولوجيا:

- أ) الطباعة ثلاثية الأبعاد للمباني، الروبوتات النانوية لتنقية المياه، وبناء منظومات طاقة نظيفة وموزعة ومدارة بالذكاء الاصطناعي الخوارزمي.
- ب) استخراج الفحم الحجري وحرقه في مصانع ثقيلة وتقليدية لتقليل كلفة تصنيع المواد الإنشائية والعقارية بالمدن الكبرى بالدولة.
- ج) تجميد وتأجيل مشاريع محطات بركة للطاقة النووية السلمية والعودة للاعتماد الحصري والمطلق على الغاز الطبيعي التقليدي والمستنزف.
- د) إلغاء استخدام العدادات الرقمية وشبكات المياه الذكية والاعتماد الكامل على الفحص اليدوي والبشري التقليدي القديم للخطوط والأنابيب.

86. ما التحدي القانوني الأكبر المرتبط بـ "حوكمة المياه الجوفية المشتركة" بين الدول المتجاورة جغرافياً؟

- (أ) عدم توفر الخرائط والصور الجوية والفضائية الدقيقة لطبقات الموارد المائية العميقة والسطحية بتلك المناطق والبيئات.
- (ب) ضرورة صياغة اتفاقيات دولية ملزمة تنظم معدلات السحب العادل، وتمنع الاستنزاف المنفرد لطبقات المياه الجوفية غير المتجددة والحدودية.
- (ج) انخفاض تكاليف حفر الآبار العميقة والارتوازية وتوفر الكوادر العمالية الوافدة والمهنية المتخصصة بشكل مفرط وعشوائي بالمنطقة.
- (د) رغبة الدول في تصفية القطاعات الزراعية والحيوانية والاعتماد الكلي والمطلق والمشارك على الاستيراد الغذائي من الخارج بالكامل.

87. يسهم "الابتكار المفتوح" والشراكة الأكاديمية بين الجامعات الإماراتية والمؤسسات الصناعية البيئية في:

- (أ) تحويل المخرجات والأبحاث العلمية النظرية إلى تطبيقات ومشاريع ميدانية تحل مشكلات شح المياه واستدامة الطاقة والنظيفة.
- (ب) زيادة الهوية والفجوة المعرفية بين متطلبات الأسواق والمراكز التجارية وبين المناهج والمساقات التعليمية والتقليدية القديمة بالدولة.
- (ج) تخفيف الميزانيات المخصصة للابتكار والبحث العلمي وتجميد المختبرات التقنية والرقمية في كليات علوم البيئة والاستدامة القومية.
- (د) جعل التكنولوجيا حكراً على الشركات الأجنبية والمستوردة وحظر تطوير حلول وبراءات اختراع وطنية بأيدي الكوادر والشباب الإماراتي.

88. ما المعيار الرئيسي المعتمد لتقييم نجاح الخطط الحوكمية لقطاعات البيئة والموارد المستدامة بالدولة؟

- (أ) مدى تحقيق التوازن المستدام والفعال بين مؤشرات النمو الاقتصادي وبين مؤشرات الحفاظ على الموارد والحد من الانبعاثات الكربونية.
- (ب) قيمة المكاسب والأرباح المالية والنقدية الفورية التي تجنيها الشركات الصناعية والتجارية الكبرى عالية التلوث الكربوني بالمدن.
- (ج) مساحة الأراضي البرية والصحراوية التي يتم تحويلها إلى مجمعات عقارية ومباني خرسانية فاخرة وتقليدية دون ضوابط بيئية صارمة.

د) عدد السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والكماليات الجاهزة التي يتم استيرادها سنوياً عبر الموانئ والمطارات والمنافذ الوطنية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

89. تركّز سياسة دولة الإمارات لـ "الأمن السيبراني للمنشآت الحيوية" على حماية محطات التحلية وبركة من:

- أ) الهجمات والتهديدات الرقمية والاختراقات السيبرانية التي قد تستهدف أنظمة التحكم الصناعي (SCADA) وتعطيل إمدادات المياه والطاقة.
- ب) العواصف الرملية والترابية والمناخية التقليدية والموسمية التي تؤثر على جودة الألواح الشمسية والمحولات الكهربائية الفرعية بالصحراء.
- ج) السرقة المادية واليدوية للمعدات والأدوات والآلات البسيطة من قبل الكوادر العمالية والمهنية والوافدة العاملة داخل المنشآت الحيوية.
- د) التقلبات والسياسات التجارية والمالية المفاجئة في أسعار بيع النفط والغاز للشركات الاستثمارية الدولية والشركاء التقليديين.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

90. "الزراعة العمودية الذكية" (Vertical Farming) المعتمدة على الابتكار التكنولوجي بالمدن تتيح:

- أ) إنتاج كميات أغذية ومحاصيل وفيرة طوال العام في مساحات أرضية صغيرة جداً، وبكفاءة مائية قصوى، ودون التأثير بالمناخ الخارجي الحار.
- ب) التوسع في ري الغمر التقليدي والمستنزف للطبقات الجوفية العميقة والغير متجددة داخل المزارع والواحات الصحراوية المفتوحة والمكتشفة.
- ج) زراعة الغابات المطيرة والأشجار الكثيفة الشرهة للمياه في البيئات الحضرية السكنية والتجارية المكتظة بالسكان لزيادة التلوث الضوضائي بالدولة.
- د) خفض مستويات سلامة وجودة الأغذية المنتجة محلياً وجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري والصحي بقرار تشريعي وقانوني من البلديات.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

91. ما الدور الاستراتيجي لـ "وزارة الطاقة والبنية التحتية" في حوكمة الموارد القومية والوطنية لدولة الإمارات؟

- أ) تنظيم العمليات التجارية والمالية الروتينية لأسواق ومراكز السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة والجاهزة بالمدن الكبرى والمناطق الحرة.
- ب) صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الاتحادية لتنظيم قطاعات الطاقة والمياه والتعدين والنقل المستدام، وضمان

أمن الإمدادات وكفاءة الاستهلاك.

ج) الرقابة الجمركية المباشرة والميدانية على السفن السياحية والرحلات الجوية الوافدة والمغادرة للمطارات والموانئ والمنافذ الوطنية بالدولة.

د) إلغاء وتجميد المبادرات والأنشطة البحثية والابتكارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والطاقة الشمسية البديلة والنظيفة والنووية السلمية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

92. يسهم "الابتكار التقني في تحلية المياه بالطاقة الشمسية" (Solar Desalination) في حل أزمة الترابط بين الطاقة والمياه من خلال مهارة:

أ) فصل وفك الارتباط التام بين كلفة التحلية وبين حرق الوقود الأحفوري التقليدي، وإنتاج مياه عذبة نقية للشرب بصفر انبعاثات كربونية دقيقة.

ب) زيادة استهلاك الغاز الطبيعي والنفط الخام الخام في منشآت ومحطات التحلية الساحلية لرفع الكفاءة التشريعية والقانونية للمصانع الكبرى.

ج) خفض مستويات جودة وسلامة مياه الشرب البلدية والمنزلية المنتجة وتملح الخطوط والأنابيب الذكية الموزعة للمدن والمجمعات السكنية.

د) منع القطاع الخاص والشركات الوطنية من ابتكار حلول وبراءات اختراع في مجالات علوم الاستدامة البيئية والمائية والطاقة المتجددة بالدولة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

93. ما المفهوم الذي يعبر عن "تكامل سياسات وخطط قطاعات الطاقة والمياه والغذاء وحماية البيئة معاً لضمان تحقيق الاستقرار والأمن القومي الشامل"؟

أ) ترابط الموارد وحوكمة الأنظمة المتكاملة (Water-Energy-Food Nexus).

ب) البصمة الكربونية المنفردة للمؤسسات والشركات الصناعية والتحويلية.

ج) التنمية الاقتصادية السريعة والمنفصلة عن المتطلبات والالتزامات البيئية والمناخية.

د) السيادة الغذائية التكميلية القائمة على الاستيراد التجاري واللوجستي المفتوح للمدن.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

94. يهدف "المجمع العالمي لبيانات التغير المناخي" الذي تدعمه الإمارات إلى رفد الباحثين بـ:

أ) تمويلات مالية وقروض نقدية ميسرة وقصيرة المدى لتأسيس شركات ومشاريع تجارية تقليدية بالمدن والمناطق الحرة

بالدولة.

ب) بيانات دقيقة، نماذج مناخية متطورة، وإحصاءات شاملة تدعم استشراف الأزمات وصياغة الخطط الحوكمية لحماية الأمن البيئي القومي والمشارك.

ج) قرارات وتشريعات صارمة وقسرية تلغي دور الحكومات الوطنية والوزارات الاتحادية وتفرض سياسات دولية موحدة وغير مناسبة محلياً.

د) خرائط قديمة وتاريخية لوحات وعيون المياه الطبيعية الجافة والقديمة في شبه الجزيرة العربية دون تقديم معلومات حديثة ورقمية.

إعداد المعلم صهيب سيد خلف الله

95. ما النتيجة البيئية المستدامة لتطبيق تكنولوجيا "معالجة الحمأة" (Sludge Treatment) الناتجة عن محطات تدوير مياه الصرف؟

أ) التخلص منها بالكامل عبر إلقائها في مياه البحر والشواطئ القريبة لتوفير كلفة التشغيل والصيانة للمصانع والمنشآت البلدية بالمدن.

ب) تحويلها إلى أسمدة عضوية آمنة وعالية الجودة للقطاع الزراعي والحرجي، أو استخدامها لإنتاج طاقة حيوية ونظيفة، محققة مبدأ تصفير النفايات.

ج) زيادة تلوث المياه الجوفية العذبة والسطحية وتملح الآبار الارتوازية والعميقة في الواحات والبيئات الصحراوية والداخلية بالدولة.

د) منع المزارعين من التوسع في تبني تقنيات الزراعة المائية والعمودية والذكية وإجبارهم على استخدام أساليب الري بالغمر التقليدية.

إعداد المعلم صهيب سيد خلف الله

96. تركز الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات على دمج "معايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية" (ESG) في:

أ) استراتيجيات وتقارير وأنشطة كافة الشركات الوطنية، المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص لضمان نمو اقتصادي مسؤول ومتوافق بيئياً ومناخياً.

ب) عمليات الاستيراد والتصدير الحصرية للسلع الترفيهية والكماليات والمواد الغذائية الجاهزة دون النظر للقطاعات الإنتاجية والصناعية بالدولة.

ج) القوانين والتشريعات العسكرية والدبلوماسية غير المرتبطة بالخطط التنموية الشاملة والمبادرات المحلية للطاقة والأمن البيئي المستدام.

د) إلغاء المسؤولية المجتمعية والبيئية للأفراد والمؤسسات وتركيز العمل بالكامل على تحقيق أرباح ومكاسب مالية ونقدية سريعة ومفرطة الكثافة.

97. ما الدور الابتكاري لـ "الطائرات بدون طيار" (Drones) في تعزيز وإدارة وتأمين قطاع الموارد المائية والزراعية والبيئية بالدولة؟

- أ) نقل المياه العذبة والمحلاة من محطات التحلية الساحلية إلى منازل ومجمعات المواطنين السكنية بالمدن الكبرى بشكل روتيني وبدلاً من الأنابيب.
- ب) المسح الجوي الفوري للحقول، الكشف عن أمراض النباتات، مراقبة سلامة خطوط نقل المياه، ورصد التعديلات والمخالفات البيئية بالبيئات البرية والبحرية.
- ج) عرقلة حركة الملاحة التجارية والسفن والسياحية الحاملة للسلع الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية في الموانئ والمضائق الدولية والاقليمية.
- د) حظر عمليات تلقیح السحب واستمطار السحب وتجميد الرطوبة الجوية السطحية لمنع هطول الأمطار الموسمية السنوية في شبه الجزيرة العربية.

98. يعتمد نجاح "الحوكمة المائية الشاملة" على تفعيل الشراكة الثلاثية المتكاملة بين كل من:

- أ) المنظمات الدولية السياحية، الشركات التجارية العابرة للقارات، والأفراد المستهلكين للسلع والكماليات الترفيهية خارج الحدود الجغرافية للدولة.
- ب) الجهات والمؤسسات الحكومية والاتحادية، الشركات والقطاع الخاص والبحثي والابتكاري، وأفراد المجتمع والوعي الترشيدي المسؤول والمستدام.
- ج) المصانع الكيميائية التقليدية، المنشآت النفطية عالي التلوث الكربوني، والشركات العقارية والإنشائية غير ملتزمة بمعايير البناء الأخضر والذكي.
- د) المدارس والجامعات الأكاديمية النظرية، معاهد الفنون والموسيقى التقليدية، والبلديات الفرعية المعنية بتنظيم الحدائق والمتنزهات العامة الترفيهية.

99. ما الغاية والهدف الاستراتيجي النهائي من دمج التكنولوجيا المتقدمة، الابتكار المستمر، والحوكمة الصارمة للموارد بدولة الإمارات؟

- أ) تحقيق الريادة والتنافسية العالمية الشاملة، وضمان الأمن البيئي والمائي والغذائي القومي، وتأمين سعادة واستقرار وازدهار الأجيال الحاضرة والقادمة.
- ب) التخلي الكامل والمفاجئ والغير مدروس عن كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية الحالية وتجميد القطاع الصناعي لحماية الطبيعة من الاستنزاف والنفاذ.

(ج) رفع أسعار السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية وتكلفة استهلاك الخدمات البلدية والمنزلية لزيادة المكاسب النقدية والميزانيات المالية السنوية للمؤسسات.

(د) إجبار المجتمع والقطاع الخاص على تبني خطط وحلول مستوردة من الخارج وتطبيقها بشكل قسري ودون مواعمتها مع الظروف والبيئة الصحراوية الجافة بالدولة.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله

100. يُختتم بنك الأسئلة بالتوكيد على أن ركيزة التنمية المستدامة والعبور نحو أفاق المستقبل المشرق في فكر القيادة الواعية تركز بالدرجة الأولى على:

(أ) سلاح العلم والاستثمار اللامحدود في العقول والكفاءات البشرية والوطنية وتوظيف الابتكار لبناء اقتصاد المعرفة النظيف والأخضر والذكي والمستدام.

(ب) الوفرة المادية والمالية الحالية الناتجة عن الصادرات النفطية والغاز التقليدي دون الحاجة للتطوير والبحث العلمي وتكنولوجيا الطاقة البديلة.

(ج) الاعتماد الحصري والمطلق على الخبرات والكوادر الأجنبية والمستوردة لإدارة المنشآت والمحطات الحيوية والقومية دون تدريب وتمكين الكوادر الإماراتية.

(د) زيادة المساحات الجغرافية والحدودية للدولة من خلال التوسع الخارجي وإهمال تنمية وحماية وإدارة الموارد والأنظمة البيئية والمائية المحلية الحالية.

إعداد المعلم صهييب سيد خلف الله